

## Domestic Violence from the Perspective of the Abused Women at Al-Wifaq Family House

Nisreen Mahmud Mohammad Al-Karaki\* 

Department of Sociology - Deviance and Crime, Prince Rahma University College, Al-Balqa Applied University, Jordan

### Abstract

**Objectives:** The study aimed to identify demographic factors of abused women residing in Dar Al-Wifaq, as well as to know the extent of their exposure to violence in childhood, and to explore whether any family member practices violent behavior against children.

**Methodology:** The study used descriptive approach, as study sample consisted of 18 abused women who frequent Dar Al-Wifaq Family. The study tool was also constructed through questionnaire that measures prevalence of violence within family and the extent to which abused women were exposed to violence in childhood, in addition to transmission of violence between family members.

**Results:** The results showed that married women are more exposed to violence, increasing number of children in family associated with increased rates of domestic violence. Furthermore, abused women were working and educated, they were exposed to violence from their families during childhood and were exposed to it by their husbands in their new families. The most common type of violence was physical violence, followed by economic, psychological and emotional neglect. The study showed that all members of abused family were exposed to violence within family, the mother being most violent towards the children, followed by siblings, and most common types of violence practiced by the mother were neglect and psychological violence.

**Conclusion:** It was found that violence is transmitted among members of society through learning, as abused women went through experiences of domestic violence from their families, and violence was transmitted to their new families.

**Keywords:** Domestic violence, family, care, homes for abused women.

Received: 12/1/2025  
Revised: 25/1/2025  
Accepted: 18/2/2025  
Published online: 1/2/2026

\* Corresponding author:  
[Nisreen.karaki@bau.edu.jo](mailto:Nisreen.karaki@bau.edu.jo)

Citation: Al-Karaki, N. M. M. (2026). Domestic Violence from the Perspective of the Abused Women at Al-Wifaq Family House. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 53(8), 10388.

<https://doi.org/10.35516/Hum.2026.10388>

## العنف الأسري من وجهة نظر المعنفات: دار الوفاق الأسري نموذجاً

نسرين محمود محمد الكركي\*

قسم علم الاجتماع، الانحراف والجريمة، كلية الأميرة رحمة الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن

### ملخص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى تعرف الخصائص الديموغرافية للنساء المعنفات المقيمات في دار الوفاق، وكذلك معرفة مدى تعرّضهن للعنف في مرحلة الطفولة، واستكشاف إذا كان أي من أفراد الأسرة يمارس سلوك العنف ضد الأطفال.

المنهجية: استخدمت المسح الشامل؛ إذ كانت عينة الدراسة تتكون من 18 امرأة من المعنفات المتزوجات على دار الوفاق الأسري، كما بُنِيتَ آداة الدراسة التي تمثلت في استبيانة تقيس مدى انتشار العنف داخل الأسرة ومدى تعرّض المعنفات للعنف في مرحلة الطفولة، فضلاً عن انتقال العنف بين أفراد الأسرة.

النتائج: أظهرت النتائج أن المتزوجات أكثر تعرّضاً للعنف، كما أن زيادة عدد الأطفال في الأسرة يرتبط بزيادة معدلات العنف الأسري، وتبين أن المعنفات كن عاملات و المتعلمات، وأنهن تعرّضن للعنف من أسرهن في فترة الطفولة. كما تعرّضن له أيضاً من قبل أزواجهن في أسرهن الجديدة. علاوة على ذلك فقد كان أكثر أنواع العنف انتشاراً هو العنف الجسدي، يليه الإهمال الاقتصادي والنفسي والعاطفي. وأظهرت الدراسة أن جميع أفراد أسرة المعنفة تعرّضوا للعنف داخل الأسرة، فكانت الأم هي الأكثر تعنيفاً للأطفال، تلها الأخوة، وكان أكثر أنواع العنف الذي تمارسه الأم هو الإهمال والعنف النفسي.

الخلاصة: تبين أن العنف ينتقل بين أفراد المجتمع عن طريق التعلم؛ إذ مررت المعنفات بتجارب العنف الأسري من أسرهن، ثم انتقل العنف إلى أسرهن الجديدة.

الكلمات الدالة: العنف الأسري، الأسرة، دُور رعاية المعنفات.



© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

## المقدمة

تُعدُّ جريمة العنف الأسري من الجرائم القديمة والجديدة في آن واحد؛ إذ إن أولى صورها كانت جريمة أبناء سيدنا آدم، وقد كان العنف الأسري جزءاً من ثقافة المجتمع، إلا أنه لم يتم تسلط الضوء عليه بشكل كافٍ. ومن مظاهره القديمة: وأد البنات، وقتل النساء، وسبهن. ومع ظهور حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق المرأة، بدأت المنظمات الدولية بدراسة العنف الأسري وبحث أسبابه وأشكاله والأشخاص المعنفون. ومن المعروف أن المرأة والطفل هما أكثر الفئات الاجتماعية ضعفاً وتعرضاً للعنف في مجتمعاتنا، فقد تعرضاً هذه الفئات للعنف أكثر من مرة يومياً، لأسباب عدّة منها رضا المجتمع عن العنف وعده جزءاً من تربية الزوجة والأطفال، بالإضافة إلى غياب الإجراءات الفعالة ليقافه. وينقسم العنف إلى عدة أنواع، هي: العنف الجسدي، النفسي، اللفظي، والجنسى.

بعد العنف من أخطر المشكلات الاجتماعية نظراً لأنه مشكلة خفية داخل الأسر، ولا يستطيع المجتمع التدخل لحماية الأفراد إلا إذا تم طلب الحماية من أشخاص ذوي سلطة قانونية؛ مما يجعل الإحصائيات الرسمية غير دقيقة (الرميغ، 2013). وتعاني المجتمعات العربية من بعض الأفكار الاجتماعية التي لا تعد العنف الأسري مشكلة أو جريمة، بل يعودونه للأب أو الأخ على أفراد الأسرة من أجل التربية، مما يساهم في إخفاء المشكلة وعدم ظهورها بشكل صحيح على أرض الواقع متهمن المجتمع الغربي بمحاولة تفكير الأسر العربية وتغيير أفكارها. ومع ذلك، دعت الشريعة الإسلامية إلى تحريمها، وقد يصل إلى عقوبة الحد أو القصاص أو التعزير. وتكمّن خطورة العنف الأسري في الآثار النفسية والجسدية والإصابات الخطيرة التي قد تصل إلى الموت أو العاهات المستديمة أو الأمراض النفسية. وفي كثير من الأحيان، يكون الشخص الذي يمارس العنف أحد أفراد الأسرة: (الأب، الأخ، الأم...) (سعدى، 2017).

يتم العالم بحماية الأسرة وأفرادها من العنف الأسري، وذلك عبر القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي لحقوق المرأة، والقانون الدولي لحقوق الطفل وكبار السن. وقد أكدت ذلك منظمة العفو الدولية، والميغوم رايتس ووتش، عبر حملات لمناهضة العنف على مستوى العالم. ومن أبرز هذه الحملات حملة "16 يوماً"، التي تبدأ في 25 نوفمبر وتستمر حتى 10 ديسمبر، لنشر الثقافة المناهضة للعنف.

وفي الأردن، تقود سمو الأميرة بسمة بنت طلال حملة "16 يوماً"، مما يدل على اهتمام الأردن بقضايا العنف الأسري. وفي كل عام، تبذل الجهود لتغيير المواد القانونية التي تظلم المرأة أو تقلل من أهمية العنف. وقد جرى إقرار قانون الحماية من العنف الأسري رقم 15 لعام 2017. كما جرى إنشاء إدارة حماية الأسرة في الأردن في عام 1997، وذلك بإنشاء قسم في مركز أمني، ثم أصبح قسم حماية الأسرة إدارة مستقلة في عام 2003. وفي عام 2011 جرى إنشاء إدارة شرطة الأحداث وبدأت العمل في عام 2012 (الأمن العام، 2024).

**العنف الجسدي:** يعد من أكثر أنواع العنف انتشاراً وأشدّها ضرراً بالعنف، ومن أشد أنواعه القتل، الضرب، اللطم، رمي أدوات حادة على الضحية، صب ماء حارق، حرق الضحية، والتقييد (المرواني، 2010).

**العنف النفسي والعاطفي:** أي سلوك يؤثر في نفسية المرأة مثل منعها من أهلها، السلوكيات التي تشعر المرأة بتدني مستوى ذاتها أو الإساءة لها أمام أولادها أو الآخرين (الفارس، الوريكات، 2015).

**العنف اللفظي:** تشمل كل الألفاظ والأفعال التي تؤثر في مشاعر الفرد، مثل: السب، القذف، التقليل من القيمة، والصراخ (الذئب، 2015).

**العنف الجنسي:** كما عرّفه الدليل التعريفي للعنف: "تعرض الشخص لفعل أو قول أو استغلال جنسي غير مشروع بأية وسيلة كانت، ولو لمرة واحدة"، ويشمل تعريض المعتدى عليه لمواد إباحية أو مخلة بالأداب أو سلوك جنسي (اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء، 2020).

**الإهمال:** هو الرفض أو الفشل في إتمام الالتزامات الرعائية. قد يكون ذلك عبر محاولة واعية ومتعمدة لإلحاق الأذى العاطفي أو الجسدي بالشخص الآخر (منظمة الصحة العالمية، 2020).

من الآثار المترتبة على العنف الأسري: الآثار المترتبة على المجتمع: قد يؤدي العنف إلى انتشار الانحراف والجريمة، وخلل في العادات والقيم المجتمعية، ويعرقل التنمية المجتمعية، ويؤدي إلى ازدياد الأسر المفككة؛ مما يخلق أعباء على الدولة والمجتمع (بهنسى، 2016). وكذلك الآثار المترتبة على الأسرة (الزوجين والأطفال): يؤثر العنف الأسري في الجوانب النفسية والاجتماعية والصحية لجميع أفراد الأسرة. كما يؤدي إلى التفكك الأسري أو الطلق العاطفي بين الزوجين (القضاة، سلوم، 2006).

وتقسام أنماط العنف إلى: العنف الأسري: ويقسم إلى العنف ضد الأزواج، العنف ضد الأطفال، العنف ضد الأخوة والأخوات، والعنف ضد كبار السن داخل العائلة. العنف المجتمعي: ويتمثل في عنف الأفراد ببعضهم البعض، بجميع أنواع الاعتداءات: (القتل، السرقة، الشتم، السب، القذف، الإهانة، الاغتصاب، المشاجرات)، وهي كل ما يتعرض له الفرد خارج نطاق أسرته. العنف المدرسي: ويتمثل بالعنف الدائر بين الطلبة أنفسهم في المدرسة: (التنمر، الضرب، الإهانة، التنازب بالألقاب)، والعنف المتبادل بين الطالب والمعلم، والعنف من إدارة المدرسة. العنف السياسي: ويتمثل في منع الأفراد من ممارسة حقوقهم السياسية والاضطهاد السياسي، وقد يكون داخلياً تمارسه الدولة، أو خارجياً عبر اضطهاد دولة أخرى.

**مشكلة الدراسة:**

تُعد مشكلة العنف الأسري من المشكلات المنتشرة في جميع المجتمعات، ولا يخلو منها مجتمع مهما كان مستوى الحضاري أو صرامة قوانينه، وتشير الإحصائيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية (2021) إلى أن هناك امرأة واحدة من بين كل ثلث نساء تتعرض للعنف، أي 736 مليون امرأة في حياتها حول العالم يتعرضن للعنف. ولم يحدث تغير كبير في هذا العدد خلال العقد المنصرم، مما يدل على أن انتشار العنف ضد المرأة في العالم لم يُخفض بشكل ملموس. وأظهرت منظمة الصحة العالمية أن العنف الموجه من الزوج للزوجة يُعاني منه الكثيرون في مناطق عدة حول العالم: 35% في جنوب آسيا، 33% في أفريقيا جنوب الصحراء، 30% في شرق أفريقيا، 29% في غرب آسيا، 25% في أمريكا الشمالية، 23% في شمال أوروبا، و21% في جنوب شرق آسيا (منظمة الصحة العالمية، 2021). كما أظهرت تقارير الأمم المتحدة أن 51,100 امرأة تتعرض للعنف في العام 2023.

وفي الدول العربية، أظهرت الإحصائيات أن عدد جرائم العنف في مصر في عام 2023 بلغ 492 حالة عنف ضد الفتيات في أسرهن. وفي مملكة البحرين، كانت حالات العنف المسجلة في عام 2022 قد بلغت 3,017 حالة، وانخفضت إلى 2,807 في عام 2023. وفي العراق، أشار تقرير المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان إلى أن حالات العنف بلغت 53,000 حالة خلال السنوات الثلاث الماضية (2022، 2023، 2024).

وفي الأردن، كشف التقرير السنوي للفريق الوطني لحماية الأسرة عن 58,064 حالة عنف أسري في عام 2023، مع رصد زيادة بنسبة 38% من الحالات مقارنة بعام 2022. كما أظهرت الإحصائيات أن 80% من المعنيين هن إناث. وكانت أعلى نسبة للعنف في إقليم الوسط بواقع 34,927 حالة، تليه إقليم الشمال بـ 16,920 حالة، ثم إقليم الجنوب بـ 6,217 حالة (التقرير السنوي للفريق الوطني لحماية الأسرة الأردني، 2023).

كما أظهرت تقارير معهد تضامن النساء الأردني وجود 1,120 دعوى مختصة بالعنف الأسري في عام 2022، وفي عام 2023، سُجلت 27 جريمة أسرية، وكان أغلب المعنيين من النساء بنسبة 60%， بينما كانت نسبة 40% من الأطفال (جمعية معهد تضامن النساء الأردني، 2024). وفي ضوء هذه الإحصائيات، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دائرة العنف ضد المرأة، وتعزّز خصائص النساء المعنفات وأسباب تعرضهن للعنف داخل الأسرة، عبر النساء اللواتي تلقين الرعاية والمساعدة من دور الوفاق واللواتي بلغ عددهن حسب التقرير السنوي لوزارة التنمية، 2021، 10375 امرأة.

**أهمية البحث:**

تكمّن أهمية هذه الدراسة في جانبيين رئيسيين:

**الأهمية النظرية:**

تكتسب هذه الدراسة أهميتها عبر المسار العلي؛ إذ أنها تُعنى بدراسة مشكلة اجتماعية تزايد في مجتمعاتنا ولم تُكشف تفاصيلها بالكامل بعد. كما أنها تتناول أحد أهم عناصر المجتمع وهو الأسرة، التي تحظى بسيرة تامة، مما يجعل من الصعب جمع المعلومات حول العنف الأسري والكشف عن أسبابه والسمات التي ترافق المعنفات.

**الأهمية العملية:**

تزويد مديرية حماية الأسرة والمؤسسات المعنية بالعنف الأسري بدراسات وبيانات جديدة تساعد في وضع استراتيجيات لمحاربة العنف الأسري وتحسين الخدمات المقدمة للأسر قبل وبعد التعرض للعنف. كما تهدف إلى المساهمة في وضع قوانين أكثر حماية للنساء المعنفات، وتعزيز خطط تدريبية للنساء والأطفال المعنيين من أجل التغلب على الآثار النفسية للعنف الأسري. كما ستزود المؤسسات المختصة بمناهضة العنف الأسري بالنتائج التي تساعد في وضع استراتيجيات للتخفيف من حدة العنف. كما تفتح المجال للباحثين لإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية لفهم أبعاد العنف الأسري في المجتمعات.

**أسئلة الدراسة:**

1. ما الخصائص الديمografية للنساء المعنفات اللاجئات إلى دار الوفاق؟
2. ما مدى تعرض النساء المعنفات للعنف في فترة الطفولة؟
3. ما أشكال العنف الواقعية من أي فرد من أفراد الأسرة بسلوك عنف ضد أي طفل في الأسرة؟

**أهداف الدراسة:**

1. تعرّف الخصائص الديمografية للنساء المعنفات اللاجئات إلى دار الوفاق.
2. تعرّف مدى تعرض النساء المعنفات للعنف في فترة الطفولة.
3. تعرّف أشكال العنف الواقعية من أي فرد من أفراد الأسرة بسلوك عنف ضد أي طفل في الأسرة؟

**مفاهيم الدراسة:**

**العنف الأسري:** هو الجرائم الواقعية ضد الأفراد التي يرتكبها أحد أفراد الأسرة تجاه آخر منهم (قانون الحماية من العنف الأسري الأردني، 2017).  
**الأسرة:** هي الوحدة الاجتماعية الأساسية في المجتمع، وتتمتع بحق التمتع بحماية المجتمع والدولة (المادة 23 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

### التعريفات الإجرائية:

**العنف الأسري:** يقصد به استخدام القوة بين أفراد الأسرة سواء كانت جسدية، نفسية أو لفظية. ويكون العنف الأسري بين أفراد الأسرة انفسهم الآباء والأخوة والأخوات وإذا كانت الأسرة ممتدة يكون العنف من الجد والجدة الأعمام والعمات الأسرة: هي مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات ببيولوجية وعاطفية قوية، ويعيشون في مكان واحد. وهي المؤسسة الأولى التي تربى الفرد وتتعلم السلوك السوي أو السلوك غير السوي.

**دار الوفاق:** هي مؤسسة توفر الحماية والإيواء للفتيات المعنفات، وتهدف إلى تأهيلهن ودمجهن في المجتمع. في الأردن، توجد أربع دور وفاق في عمان، إربد، والعقبة، تقدم خدمات الرعاية الصحية والنفسية، بالإضافة إلى توفير بيئة آمنة.

### الدراسات ذات الصلة:

دراسة (Shayestefar, 2023) الموسومة "الأساليب حول العنف المنزلي ضد المرأة" وهي كمية نوعية مختلطة الأساليب للعنف الأسري ضد المرأة". التي هدفت إلى تعرف العنف الأسري الموجه ضد النساء والعوامل المؤثرة فيه عبر أداة الاستبانة؛ إذ كانت العينة مكونة من 9 نساء تم تحويلهن للاستشارة الأسرية. أظهرت النتائج أن واحدة من كل ثلاث نساء تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً تعرّضن للعنف الأسري سواء كان جسدياً أو جنسياً من أزواجهن. وتبين أيضاً أن أفراد العينة يعانون من العنف الأسري وكذلك أطفالهن وكبار السن في عائلاتهن؛ إذ تعرضوا للعنف الجسدي والجنسى والنفسي والتهديد والاغتصاب. كما تم التأكيد على أن الخوف من الوصمة الاجتماعية حال دون الإبلاغ عن العديد من حالات العنف الأسري، كما أظهرت الدراسة أن العنف الأسري ضد النساء يؤثر سلباً على جميع أفراد الأسرة. وأوضحت النتائج أن أبرز أسباب انتشار العنف هي عدم القدرة على حل المشكلات وعدم تفعيل القوانيين الخاصة بالعنف الأسري، كما تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العنف الأسري والعمر وفارق العمر ومدة الزواج.

دراسة (Tanwar, Bradley, 2022) الموسومة "هل يعتبر انتقال العنف بين الأجيال مؤشراً قوياً على العنف بين الشركاء العيّمين؟ أدلة من نبيال" التي أُجريت في نبيال على عينة من 553 امرأة من الفئة العمرية 19 إلى 70 عاماً، أظهرت الدراسة أن النساء العاملات هن الأكثر تعرضاً للعنف من أزواجهن. كما تبين أن الرجال الذين تعرضوا للعنف في طفولتهم يميلون إلى ممارسة العنف ضد أسرهم في المستقبل، وأن الذكور الذين يمارسون العنف ضد زوجاتهم قد شهدوا هذا السلوك في منازلهم أثناء طفولتهم.

دراسة (سافوح، 2022) الموسومة "الضغوط الحياتية وعلاقتها بالعنف الأسري" التي أُجريت على 300 أسرة في محافظة الغربية باستخدام الاستبيان، وهدفت إلى تعرف العلاقة بين الضغوط المجتمعية والعنف الأسري. أظهرت الدراسة أن 76% من الأسر تعرضت لضغوط حياتية، وأن النساء المتزوجات كن أكثر عرضة للعنف الجسدي والاقتصادي واللفظي والنفسي، بينما تعرض الأطفال للعنف اللفظي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي. كما تبين أنه كلما زادت الضغوط الاجتماعية على الأسرة، زادت نسبة العنف ضد الزوجات والأبناء.

في دراسة (Chutiphongdech, 2021) الموسومة بالعنف الأسري وتأثيره على الأطفال" التي استعرضت الأدبيات الماضية حول العنف الأسري وتأثيراته على الأطفال، تبين أن النساء، وخصوصاً الزوجات، هن الأكثر عرضة للعنف الأسري. وقد أظهرت الدراسة أن العنف الأسري يؤثر سلباً على جميع أفراد الأسرة، وخاصة الأطفال؛ إذ يظهر التأثير الجسدي والنفسي وقد يؤثر على أدائهم الأكاديمي. كما بينت الدراسة أن الأطفال الذين يتعرضون للعنف الأسري قد يعيرون تكرار هذه السلوكيات في المستقبل مع أسرهم أو أصدقائهم، وقد ينخرطون في انحرافات سلوكية أو جرائم، مما يؤدي إلى اضطرابات عقلية ونفسية.

في دراسة (الدراوشة، 2020) "العنف الأسري الموجه ضد الأطفال في محافظة الطفيلة" التي استهدفت معرفة مدى انتشار العنف الأسري في محافظة الطفيلة، شملت الدراسة 100 طفل تتراوح أعمارهم بين 14 و16 عاماً. تم توزيع استبيانات عليهم، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. أظهرت النتائج أن العنف الجسدي والنفسي واللفظي كان الأكثر انتشاراً. كما تبين أن أبرز العوامل المؤدية إلى العنف الأسري هي العوامل الذاتية، الاقتصادية، والاجتماعية. كما أظهرت النتائج وجود فروق إحصائية بين العنف (الجنس، العمر، المستوى التعليمي للوالدين)، فيما لم توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العنف و(مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة، طبيعة السكن).

في دراسة (Wagner, 2019) الموسومة بانتقال العنف المنزلي بين الأجيال: تصورات وتجارب الممارسين في العمل مع الصحابا والجناة البالغين في المملكة المتحدة" والتي هدفت إلى معرفة وجهة نظر العاملين مع صحابي العنيفة حول تأثير الطفولة العنفية في انتقال العنف بين الأجيال. تم إجراء مقابلات مع 12 مبحوثاً، وأظهرت الدراسة أنه لا توجد علاقة واضحة بين العنف الأسري في الطفولة وانتقاله إلى الأجيال القادمة. كما أظهرت وجهة نظر العاملين أن هناك عوامل أخرى قد تساهم في انتقال العنف بين الأجيال.

في دراسة (الفارسي والمدفع، 2018) "الإساءة الواقعة على الأطفال في الأسرة والمدرسة في الإمارات العربية المتحدة: دراسة ميدانية"، تبين أن الأطفال يتعرضون للعنف في المدرسة أكثر من المنزل. كما أظهرت الدراسة أن الإناث أكثر عرضة للعنف الأسري من الذكور، وأن الأطفال في المرحلة العمرية المتوسطة هم الأكثر تعرضاً للعنف مقارنة ببقية الفئات العمرية.

وفي دراسة (غزوان، 2015) "العنف الأسري ضد الأطفال وانعكاسه على الشخصية: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الحلة"، تم اختيار عينة الدراسته من 120 طفلاً في رياض الأطفال في العراق. وقد توصلت الدراسة إلى أن الأطفال هم أكثر الفئات عرضة للعنف الأسري. وتبين أن العنف اللفظي هو الأكثر انتشاراً، يليه العنف الجسدي واللطفلي والجسدي معاً، ثم الإهمال. كما أظهرت الدراسة أن الأطفال لم يتأثروا نفسياً أو شخصياً بالعنف الأسري الموجه إليهم. وأكدت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العنف والمستوى التعليمي للوالدين، ودخل الأسرة، وعدد أفراد الأسرة، والمشكلات الأسرية.

وفي دراسة (المرwoاني، 2010) المعروفة "العنف الأسري: دراسة مسحية تحليلية في منطقة المدينة المنورة"، التي تعتمد على دراسة كمية لإحصائيات حالات العنف المقدمة للشرطة، بينت النتائج أن النساء هن أكثر فئة تعرضاً للعنف الأسري. وقد انتشر كافة أنواع العنف الأسري من الشتم وحتى القتل؛ إذ كان العنف النفسي أكثر أنواع العنف الأسري انتشاراً. وكانت الفئة العمرية الأكثر تعرضاً للعنف هي من (22-28) عاماً، تلتها الفئة العمرية (أقل من 10 سنوات).

وفي دراسة (Sarkar, 2010) "دراسة عن العنف المنزلي ضد الإناث البالغات والراهقات في منطقة ريفية في ولاية البنغال الغربية" التي أجريت عبر المقابلة باستخدام الاستبيان لمدة ثلاثة أشهر على 141 من الإناث المراهقات والبالغات في قرية في ولاية البنغال الغربية، تبين أن العنف الأسري ينتشر بنسبة 23% في العام الماضي، وأن 66% من النساء تعرضن للعنف الأسري على مدى حياتهن. كما تبين أن الإناث من فئة 30-39 عاماً هن أكثر تعرضاً للعنف. وقد تبين أن العنف الأسري متشر بشكل أكبر بين الأئميين مقارنة بالمتعلمين، وأن الإناث العازبات أكثر تعرضاً للعنف من المتزوجات. ولم توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العنف الأسري والمتغيرات الاجتماعية والديموغرافية مثل: الدين، وعدد الأطفال، ونوع الأسرة، والدخل الشهري. كما تبين أن الأسر ذات الدخل المنزلي هي الأكثر عرضة للعنف الأسري.

وفي دراسة المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2008) "العنف الأسري في الأردن"، التي اعتمدت أسلوب المسح الاجتماعي والنقاشات الجماعية المركزة وشمل المسح 1500 رجل وامرأة تتراوح أعمارهم من 18 عاماً فما فوق، كانت النتائج أن مفهوم العنف الأسري مرتبط في المجتمعات بالعنف الجسدي أكثر من بقية الأنواع. وقد يصل العنف إلى استخدام أدوات حادة. وكان أكثر أفراد الأسرة تعرضاً للعنف هم الزوجة والأبناء الذكور، وكان الأكثر ممارسة للعنف هم الزوج، الأب، الأخ الأكبر، الزوجة، والأم. وأشارت الدراسة إلى أن أسباب العنف تشمل تعاطي الكحول والمخدرات، الاضطرابات الأسرية، والضغوطات الاقتصادية. كما تبين أن الآثار المتربة على العنف هي الافتئاب، الخوف، وتطبيق العنف والجريمة على الأشخاص الآخرين. وأظهرت النتائج أن 11% من المبحوثين قاموا بعملية عنف ضد الأبناء الذكور، الإناث، الزوجة، والأم على الترتيب. وكان العنف الجسدي هو أكثر أنواع العنف انتشاراً. وكانت الفئة العمرية الأكثر ممارسة للعنف تتراوح بين 28-37 عاماً، والدخل 200 دينار. أما فئة الأئميين فقد كانت نسبة ممارسي العنف اللفظي والنفسي 60%， بينما كانت 40% منهم يستخدمون العنف الجسدي. وأقل نسبة كانت للعنف الجنسي.

دراسة (الطنطاوي، 2005) "العنف ضد المرأة في البحرين" والتي هدفت إلى دراسة مدى انتشار العنف الأسري في البحرين، أظهرت أن الأزواج يشكلون 74% من مرتكبي العنف الأسري. كما تبين أن تدني دخل الأسرة يزيد من حدة العنف الأسري؛ إذ إن الأسر الفقيرة تتعرض بشكل أكبر للعنف الجسدي، بينما الأسر ذات الدخل المرتفع تواجه العنف النفسي واللفظي، مثل: الشتم والتحقير والطرد من المترد. وقد أظهرت الدراسة أن أهم أسباب العنف هي رغبة الرجل في الهيمنة على المرأة، وأن التنشئة الاجتماعية قد تعطي الرجال الحق في استخدام العنف ضد أفراد الأسرة كجزء من دور اجتماعي مقبول في بعض الثقافات. وأوضحت الدراسة أيضاً أن الموروثات الاجتماعية وتفسير النصوص الدينية بشكل خاطئ يُعد من أهم أسباب انتشار العنف الأسري. كما تبين أن الأشخاص ذوي التعليم المنخفض كانوا أكثر تأييداً للعنف الأسري، وأظهرت النتائج أن المبحوثين يعتقدون أن سبب العنف هو تصرفات الزوجة. كما أظهرت الدراسة أن أكثر أنواع العنف المعنوي انتشاراً هي: الحرمان من الأبناء، والخيانة الزوجية، والإجر، والحرمان من المصروف، والطرد من المنزل. أما العنف الجسدي فقد شمل: الضرب، والاغتصاب، والضرب على الوجه أو استخدام آلات لإجبار الزوجة على الإجهاض.

#### النظريات المفسرة للدراسة:

نظريه الميمنة الذكوريه لبيير بورديو: بعد بورديو أن المجتمعات فرضت دور السيطرة للرجال، مما رسخته العادات والقيم والأنظمة الاجتماعية، حتى أصبح جزءاً من قيم المجتمعات أن الرجل صاحب السلطة في المجتمع والأسرة، وأنه يحق له استخدام العنف مع أفراد أسرته. ويستقبل أفراد الأسرة العنف لأنهم تربوا على أن الذكر هو المخول بتربية عائلته باستخدام أي طريقة. كما تؤيد المرأة العنف الموجه إليها وتعتبره أمراً طبيعياً. وتأكد جميع مؤسسات المجتمع على الميمنة الذكوريه (الأسرة والمدرسة)، فيستقي الذكور والإثاث الميمنة الذكوريه من التنشئة الاجتماعية التي تثبت في المدرسة والمجتمع، مما يحدد دور المرأة في رعاية شؤون المنزل بينما يقوم الرجل بحماية الأسرة والميمنة عليها. وهذا ما ينتقل بين أفراد الأسرة (Bourdieu, 1992).

نظريه التعلم الاجتماعي (Social Learning Theory) هي نظرية نفسية قدمها ألبرت باندروا (Albert Bandura)، وتركز على فكرة أن التعلم يحدث عبر الملاحظة والنمذجة (Observation and Modeling) للسلوكيات والمواقف والنتائج التي يراها الفرد في بيئته. كما ترتكز نظرية التعلم الاجتماعي على أن العنف الأسري هو سلوك متعلم من البيئة ومن الأسرة. أي سلوك اجتماعي يتعلمها الإنسان عبر التنشئة الاجتماعية. الأسر التي تربى أبناءها على

العنف ويشاهد أطفالها العنف يتعلمون العنف ويطبقونه في المستقبل على أبنائهم وزوجاتهم وأصدقائهم (الوريكات، 2007). وقد أوضح الزغول (2010) أن الإنسان كائن اجتماعي يؤثر في المجتمع من حوله ويتأثر بهم، وأنه يقوم بتقليد السلوكيات التي يراها أمامه. وبين عسوس (2009) أن الظروف والمتغيرات التي تحيط بالفرد تساعده في عملية التعلم الاجتماعي، وأن العنف الأسري جزء من السلوكيات التي يتعلماها الفرد من البيئة المحيطة به. (أمينة، 2016)، فضلاً عن أن الفرد يتعلم سلوكياته من المواقف التي يمر بها ويكتسب أسلوب حياته من الأفراد من حوله من الأسرة أو من البيئة الخارجية، ويكون التعلم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وجاء في نظرية التعليم أن الأفراد يكتسبون جميع السلوكيات عن طريق التعلم، وكما يتعلم الفرد السلوكيات الإيجابية من الأسرة والمجتمع والإعلام، فإنه يتعلم أيضاً السلوكيات السلبية أيضاً، من بينها العنف الأسري فالأطفال الذين يعيشون في أسرة يقوم أفرادها بالعنف ضد بعضهم سيعمل حل مشكلاته بالعنف، ويكون التعلم عبر مراقبة تصرفات الأم والأب وأفراد المجتمع في تصرفاتهم، ويتعلم الطفل العنف من أفراد أسرته إذ تشجعه الأسرة على استخدام العنف في حل مشكلاتهم الأسرية والمدرسية وفي الشارع، وعندما يشاهد الطفل أفراد الأسرة والمجتمع يمارسون العنف أمامه فيتم تكرار سلوك العنف (الوريكات، 2013).

**النظريّة التكاملية للعنف:** هي نظرية شاملة تفسر العنف الأسري عبر عوامل متعددة تداخل معاً. إذ تؤمن النظرية بأن هناك العديد من الأسباب النفسيّة، الاجتماعيّة، الأسرية، الذاتيّة، البيولوجيّة، والبيئيّة مجتمعة أو منفردة من أجل تفسير العنف الأسري (زيان، 2020).

#### الطريقة والإجراءات:

##### منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي، والذي يُعد من المناهج البحثية الملائمة لدراسة الظواهر الاجتماعية وتحليلها بشكل منهجي. وقد تم تطبيق أسلوب المسح الاجتماعي، ماله من ملاءمة في دراسة موضوع العنف الأسري وكيفية انتقال العنف داخل الأسرة والمجتمع؛ إذ تم اختيار "دراسة ميدانية في دار الوفاق الأسري / ماركا الشمالية في الأردن" كإطار للدراسة.

##### مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع النساء المعتقات إلى دار الوفاق الأسري خلال الفترة الممتدة من 25 ديسمبر 2022 إلى 25 فبراير 2023، والعدد الإجمالي للنساء في هذه الفترة بلغ (30) امرأة، واعتمدت الدراسة على عينة قصدية مؤلفة من (18) امرأة معنفة لاجئة إلى دار الوفاق الأسري. حيث تحفظت بعض المشاركات على الإجابة خوفاً من انتقال المعلومات أو وصولها لعائلتها ولذلك تم التأكيد للمشاركات أن المعلومات سرية و أنها تخص البحث العلمي وان أسماء المشاركات لا تذكر اسمائهم. وقد تم توزيع الاستبمارة عن طريق موظفات في دار الوفاق وذلك لأسباب امنية تم منع الباحثة من الدخول إلى الدار وذلك لدقة الأوضاع الامنية والأسرية للنزيارات.

##### (i) الصعوبات والإجراءات الإدارية:

تم إجراء الدراسة في المركز لمدة شهرين، وقد تم توزيع الاستبيان على السيدات اللواتي وافقن على تعبيتها، مع العلم أن بعض السيدات قد رفضن الإجابة على الأسئلة وتحفظن على الحديث مع الباحثة. في النهاية، تم التوصيل إلى عينة من (18) امرأة معنفة لاجئة إلى دار الوفاق الأسري. وقد واجهت الباحثة صعوبة في مقابلة العينة بسبب الأوضاع الأمنية، وتمت المقابلة بعد الحصول على كتاب رسمي من رئيس جامعة البلقاء التطبيقية، الذي تم توجيهه إلى وزارة التنمية الاجتماعية، التي تشرف على دار الوفاق الأسري في ماركا.

##### أداة الدراسة: المقابلة المقمنة باستخدام استمارنة حيث تستخدم الاستمارنة في جمع البيانات أثناء المقابلة.

تم استخدام المقابلة المقمنة حيث بناءً أدلة الدراسة، التي تمثلت في استمارنة تهدف إلى قياس دائرة العنف الأسري وعلاقته بالعنف ضد الأطفال، وذلك بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات ذات العلاقة بأساليب حل الصراعات الزوجية والعنف ضد الأطفال في محافظة الكرك (الكركي، 2005). تتضمن الاستبيان فقرات تتعلق بالمعلومات الديموغرافية للمشاركات، مثل عمرهان قبل الزواج وبعده، بالإضافة إلى فترة الزواج. كما تقيس الاستبيانة معلومات تتعلق بالأسرة، مثل تعرض أرباب الأسرة للعنف أثناء طفولهم، وطريقة اتخاذ القرارات داخل الأسرة ومن يتخذها. كما تتناول الاستبيانة سلوكيات العناصر ضد الأطفال، بما في ذلك المصدر وأشكال العنف وأنواعه.

##### صدق أدلة الدراسة:

##### صدق المحتوى:

تم عرض الاستبيان بعد إعداد الصورة الأولية منها على خمسة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في قسم علم الاجتماع في جامعة البلقاء التطبيقية - كلية الأميرة رحمة وجامعة مؤتة، وذلك لتقييم صدق المحتوى ومدى انتظام العبارات للاستبيان وملاءمتها لقياس ما وضع لها. تم اعتماد معيار (80%) كحد أدنى لصلاحية الفقرات. بناءً على آراء المحكمين، تم تعديل بعض الفقرات لزيادة وضوحها، وحذف فقرات بسبب تشابهها مع فقرات أخرى، وتم حذف فقرات أخرى لعدم ملائمتها لأغراض الدراسة. بعد الأخذ في الاعتبار تعديلات المحكمين، تم تحقيق التوازن بين فقرات الاستبيانة، مما يشير إلى صدق الأداة.

**إجراءات الدراسة:**

مرت عملية إعداد أداة الدراسة بالخطوات التالية:

- الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والمختصة بدائرة العنف الأسري وعلاقته بالعنف ضد الأطفال؛ إذ استفادت الباحثة من بعض الدراسات في بناء فقرات الاستبيانة بما يتماشى مع أسئلة الدراسة.
- تحكيم الاستبيانة من قبل مجموعة من المحكمين المختصين، وإجراء التعديلات المقترحة بناءً على ملاحظاتهم.
- الحصول على كتاب تسهيل مهمة موجه من جامعة البلقاء التطبيقية إلى وزارة التنمية الاجتماعية، وتوجيهه كتاب من وزارة التنمية الاجتماعية إلى دار الوفاق الأسري لتطبيق أداة الدراسة.
- توزيع أداة الدراسة على أفراد عينة الدراسة (النساء المعنفات في دار الوفاق)، وتم التطبيق من قبل أخصائيات داخل الدار وذلك لأنه يمنع دخول الدار لأسباب أمنية. قامت الباحثة بتوضيح بعض جوانب الدراسة، وأهدافها وأهميتها، وتأكيد سرية المعلومات واستخدامها لغرض البحث العلمي فقط. كما تم تأكيد ضرورة الجدية والدقة في التعامل مع أدوات القياس، من قبل الباحثة لمديرية الدار لنقلها للأخصائيات، وتم اختيار الأماكن المناسبة لتطبيق الاستبيانة. وبعد الانتهاء من التطبيق تم جمع الاستبيانات وفرزها واستبعاد غير الصالح منها للتحليل الإحصائي.
- بعد تحويل الاستجابات إلى درجات خام تم إدخال البيانات إلى الحاسوب وإجراء المعالجات الإحصائية باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS)، وإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة واستخراج النتائج ومناقشتها.
- استغرق زمن تطبيق الاستبيانة على الأفراد حوالي 45 دقيقة. أما جمع البيانات الكلي فقد استغرق شهرين، من 25 ديسمبر 2022 إلى 25 فبراير 2023.

**المعالجات الإحصائية المستخدمة:**

تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي للإجابة عن أسئلة الدراسة، التي تعتمد على التكرارات والنسب المئوية؛ إذ يتناسب هذا الأسلوب مع طبيعة النتائج التي سيتم معالجتها للوصول إلى مناقشة النتائج والتوصيات.

**نتائج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على استخراج التكرارات والنسب المئوية، بالإضافة إلى حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة على أسئلة الدراسة، كما يلي: حذف هذه الفقرة لا داعي لها سبق ذكرها في الفقرة السابقة توجهي للنتائج البحث مباشرة.

**نتائج السؤال الأول: ما الخصائص الديموغرافية للنساء المعنفات اللاجئات إلى دار الوفاق؟****الجدول (1):** يبيّن توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الديموغرافية للمعنفات

النسبة المئوية	النكرار	مكان الإقامة
83.3	15	مدينة
16.7	3	قرية
النسبة المئوية	النكرار	مكان الإقامة
61.1	11	متزوجة
11.1	2	مطلقة
27.8	5	أرملة
النسبة المئوية	النكرار	العمر
16.7	3	سنة 30-20
27.8	5	سنة 40-31
55.6	10	أكثر من 40 سنة
النسبة المئوية	النكرار	عمر الزوج
27.8	5	سنة 40-31
72.2	13	أكثر من 40 سنة
النسبة المئوية	النكرار	مدة الزواج

النسبة المئوية	النكرار	مكان الإقامة
38.9	7	أقل من 10 سنوات
27.8	5	سنة 20 – 10
33.3	6	أكثر من 20 سنة
النسبة المئوية	النكرار	عدد الأطفال
16.7	3	لا يوجد أطفال
5.6	1	1
44.4	8	3-2
33.3	6	4 فأكثر
النسبة المئوية	النكرار	حجم الأسرة
16.7	3	فرد
72.2	13	8 أفراد - 1
11.1	2	9 أفراد فأكثر
النسبة المئوية	النكرار	الدخل الشهري
33.3	6	300 دينار فأقل
44.4	8	301 – 500 دينار
22.2	4	501 فأكثر دينار
النسبة المئوية	النكرار	المستوى التعليمي
5.6	1	أمي
16.7	3	ثانوي
77.8	14	جامعي
النسبة المئوية	النكرار	العمل
11.1	2	بلا عمل – ربة بيت
11.1	2	عمل حرفي
11.1	2	عمل مهني
66.7	12	عمل إداري
100.0	18	المجموع الكلي

يلاحظ من الجدول (1) أن نسبة (83.3%) من النساء المعنفات يقمن في المدن، ويعود ذلك إلى أن النساء في المدن يكون لديهنوعي أكبر بحقوقهن، بالإضافة إلى تعرضهن للتوعية المجتمعية والنسوية. كما أن المدن تميز بتنوع الجنسيات وكثافة سكانية أعلى. في المقابل، تشير البيانات إلى أن (16.7%) من النساء المعنفات يقمن في القرى، ويعزى ذلك إلى أن النساء في القرى لا يغادرن منازلهن ولا يلجان إلى دور الإيواء بسبب العادات والتقاليد التي تمنع المرأة من تقديم شكوى، بالإضافة إلى أن العرف الاجتماعي في القرى يجيز للذكور ممارسة العنف تجاه الإناث، إلى جانب غياب التوعية بحقوق المرأة. وتبين النتائج أن (61.1%) من النساء المعنفات متزوجات، ويرجع ذلك إلى أن العلاقة بين الزوجين تكون أكثر قرباً؛ إذ يقضي الزوجان وقتاً أطول معًا، مما يزيد من احتمالية حدوث العنف. كما بينت النتائج أن (11.1%) منهن مطلقات، بينما (27.8%) مهن أرامل. وفيما يتعلق بالأعمار، تبين أن (16.7%) من النساء المعنفات تتراوح أعمارهن بين 20 و30 سنة، بينما (27.8%) تتراوح أعمارهن بين 31 و40 سنة، و(55.6%) منهن تتجاوز أعمارهن 40 عاماً. فيما يخص أعمار الأزواج، فإن (27.8%) من النساء المعنفات كان أعمار أزواجهن بين 31 و40 سنة، في حين أن غالبية الأزواج كانوا فوق سن الـ40. أما بالنسبة لمدة الزواج، فقد تبين أن (38.9%) من النساء المعنفات كانت مدة زواجهن أقل من 10 سنوات، ويرجع ذلك إلى أن السنوات الأولى من الحياة الزوجية تشهد اختلالات اجتماعية ونفسية بين الزوجين؛ مما يسهم في زيادة العنف في هذه الفترة. كما تبين أن (27.8%) كانت مدة زواجهن ما بين 10 و20 سنة، و(33.3%) تجاوزت مدة زواجهن الـ20 سنة.

وتبيّن النتائج أن 16.7% من النساء المعنفات ليس لديهن أطفال، بينما 5.6% لديهن طفل واحد، و44.4% لديهن ما بين طفلين إلى ثلاثة أطفال، و33.3% لديهن أربعة أطفال أو أكثر. كما لوحظ أن العنف يزداد مع زيادة عدد الأطفال في الأسرة. وبالنسبة لحجم الأسرة، تبيّن أن 16.7% من النساء المعنفات كانت أسرهن تتكون من فردان فقط، بينما 72.2% من الأسر تتراوح بين 2 و8 أفراد، و11.1% من الأسر تتكون من 9 أفراد أو أكثر. أما فيما يتعلق بالدخل الشهري، فقد أظهرت النتائج أن 33.3% من النساء المعنفات كان دخل أسرهن الشهري 300 دينار أو أقل، بينما 44.4% كان دخل أسرهن يتراوح بين 301 و500 دينار، و22.2% كان دخل أسرهن يفوق 501 دينار. فيما يخص المستوى التعليمي، فإن 5.6% من النساء المعنفات أميّات، بينما 16.7% يحملن شهادة الثانوية العامة، و77.8% يحملن شهادة جامعيّة، مما يدل على أن الاجتّات إلى دور الإيواء غالباً ما يكن متعلّمات تعليمياً جامعيّاً، وهو ما يشير إلى أن المتعلّمات أكثر وعيّاً بكيفيّة حماية أنفسهن من العنف.

أما من حيث العمل، فإن 11.1% من النساء المعنفات لا يعملن (ربات بيت)، و11.1% منهن يعملن في مهن حرفية، و11.1% في مهن مهنية، بينما 66.7% يعملن في وظائف إدارية. ويرجع ذلك إلى أن النساء العاملات أكثر معرفة بحقوقهن وأكثر دراية بوجود أماكن لإيواء المعنفات، نتيجة لاحتكاكهن بالمجتمع وتعرضهن للمعرفة حول حقوقهن.

### السؤال الثاني: ما مدى تعرّض النساء المعنفات إلى العنف في فترة الطفولة؟

الجدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرّض إلى مدى تعرّض النساء المعنفات إلى العنف في فترة الطفولة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	كنت تعرّض دائماً لأشكال العنف الأسري.	3.87	0.67	1	مرتفع
2	كنت تعرّض أحياناً لأشكال العنف الأسري.	3.77	0.43	2	مرتفع
3	نادراً ما كنت تعرّض لأشكال العنف الأسري.	2.21	1.01	3	منخفض
4	لم تعرّض لأي شكل من أشكال العنف الأسري.	1.98	1.05	4	منخفض
	المتوسط العام الحسابي	2.96	0.87		متوسط

يتضح من الجدول (14) أن المتوسطات الحسابية لـ"مدى تعرّض النساء المعنفات إلى العنف في فترة الطفولة" تراوحت بين (3.87) و(1.98). إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لمستوى التعرّض للعنف في فترة الطفولة (2.96)، وهو يقع ضمن المستوى المتوسط. وقد تصدّرت الفقرة رقم (1) في التقييم بمتوسط حسابي قدره (3.87) وبانحراف معياري قدره (0.67)، مما يدل على مستوى مرتفع في التعرّض للعنف الأسري؛ إذ نصّت الفقرة على: "كنت تعرّض دائماً لأشكال العنف الأسري". في المرتبة الثانية، جاءت الفقرة رقم (2) بمتوسط حسابي بلغ (3.77) وبانحراف معياري قدره (0.43)، وهو أيضاً ضمن المستوى المرتفع؛ إذ نصّت الفقرة على: "كنت تعرّض أحياناً لأشكال العنف الأسري". بينما جاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (1.98) وبانحراف معياري قدره (1.05)، وهو ما يعكس مستوى منخفض؛ إذ نصّت الفقرة على: "لم تعرّض لأي شكل من أشكال العنف الأسري". يشير ذلك إلى أن النساء المعنفات في عينة الدراسة قد تعرّضن بشكل ملحوظ للعنف في فترة الطفولة.

الجدول (3): ما مدى تعرّض أفراد الأسرة بسلوك عنف ضد أي طفل في الأسرة؟

المجموع الكلي	دائمًا	أحياناً	نادراً	لم يحدث	النسبة المئوية	سلوك عنف ضد أي طفل	النكرار	---	---
18	3	2	13	72.2	11.1				
100.0	16.7	11.1	72.2	---	---				
	دائمًا	أحياناً	نادراً	لم يحدث					

يتبيّن من الجدول (20) أنه نادراً ما كان يقوم أي من أفراد الأسرة بسلوك عنف ضد أي طفل في الأسرة؛ إذ بلغت النسبة المئوية لذلك (72.2%) من التوزيع العام لأفراد عينة الدراسة. كما تبيّن أن ما نسبته 11.1% من النساء المعنفات أشارن إلى أن فرداً من أفراد الأسرة كان يقوم أحياناً بسلوك عنف ضد أحد الأطفال في الأسرة. ولوحظ أن ما نسبته 16.7% من أفراد العينة أبدى أن أحد أفراد أسرهن كان يقوم دائماً بسلوك عنف ضد أحد الأطفال في الأسرة. وقد تبيّنت أشكال العنف الواقعية، كما هو موضّع في الجدول التالي.

السؤال الثالث: ما أشكال العنف الواقعة من أي فرد من أفراد الأسرة بسلوك عنف ضد أي طفل في الأسرة  
الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على أشكال العنف الواقعة من أي فرد من أفراد الأسرة بسلوك عنف ضد أي طفل في الأسرة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	عنف جسدي (كالضرب)	4.20	0.65	1	مرتفع
7	الإهمال الاقتصادي كالحرمان من المصروف	4.10	0.80	2	مرتفع
2	عنف نفسي (كالتحقير)	3.98	0.76	3	مرتفع
4	العنف العاطفي (كالإهانة)	3.80	0.85	4	مرتفع
6	الإهمال التربوي كالحرمان من المدرسة	3.35	0.77	5	متوسط
5	الإهمال الصحي والجسدي	2.76	0.82	6	متوسط
3	عنف جنسي	2.20	0.74	7	منخفض
	المتوسط العام الحسابي	3.48	0.55		متوسط

يتضح من الجدول (21) أن المتوسطات الحسابية لـ (مدى قيام أي فرد من أفراد الأسرة بسلوك عنف ضد أي طفل في الأسرة) تراوحت بين 4.20 و2.20؛ إذ حصل هذا المحور في الدراسة على متوسط حسابي إجمالي بلغ (3.48)، وهو من المستوى المتوسط. وقد جاء العنف الجسدي في المرتبة الأولى كأحد السلوكات الممارسة ضد الأطفال في الأسرة، بمتوسط حسابي قدره (4.20) وانحراف معياري (0.65). وفي المرتبة الثانية، جاء الإهمال الاقتصادي، مثل الحرمان من المصروف، كأحد ممارسات العنف ضد الأطفال في الأسرة، بمتوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري (0.80)، مما يعكس مستوى مرتفعاً. بينما جاء العنف النفسي، مثل التحقير تجاه الأطفال، في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (3.98) وانحراف معياري (0.76)، وبمستوى مرتفع. من جهة أخرى، جاء العنف الجنسي الممارس ضد الأطفال في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.20) وانحراف معياري (0.74)، مما يشير إلى أنه من السلوكات الأقل ممارسة. كما جاء العنف المتعلق بالإهمال الصحي والجسدي تجاه الأطفال في المرتبة ما قبل الأخيرة؛ إذ حصل على متوسط حسابي (2.76) وانحراف معياري (0.82)؛ مما يعكس مستوى متوسطاً أيضاً.

الجدول (5) يوضح الأفراد الذين يقومون بسلوك عنف ضد الأطفال في الأسرة

النوع	الفرد	عنف جسدي (كالضرب)	عنف نفسي (كالتحقير)	عنف جنسي	العنف العاطفي (كالإهانة)	الإهمال الصحي والجسدي	الإهمال التربوي كالحرمان من المدرسة	الإهمال الاقتصادي كالحرمان من المصروف	النوع	النوع
%	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع
56.0	الأب	2	3	---	1	---	----	4	10	56.0
83.0	الأم	3	5	---	2	---	----	5	15	83.0
50.0	إحدى الأخوات	3	2	---	3	---	----	1	9	50.0
50.0	إحدى الإخوان الآخرين	2	4	---	1	---	----	2	9	50.0
11.0	الجد	1	1	---	---	---	----	---	2	11.0
6.0	الجدة	1	---	---	---	---	----	---	1	6.0

أظهرت نتائج الجدول (22) أن الأمهات جنئ في المرتبة الأولى فيما يتعلق بممارسة سلوك العنف ضد الأطفال في الأسرة؛ إذ مارسن العنف ضد الأطفال بنسبة بلغت (15 من 18)، وكان أكثر أنواع العنف ممارسة هو العنف المتعلق بالإهمال الاقتصادي، مثل الحرمان من المصروف والتحقير، وقد بلغت النسبة العامة لممارسة العنف 83%. في المرتبة الثانية جاء ممارسة العنف من قبل الأب بتكرار بلغ (10 من 18)، وكان أبرز أنواع العنف هو

الإهمال الاقتصادي، مثل الحرمان من المصروف. ثم جاء ممارسة العنف من قبل الأخوات والإخوة بنسبة (50%) لكل منهما، وكان العنف الأكثر ممارسة من قبلهما يتمثل في العنف الجسدي كالضرب والعنف النفسي كالتحقير. لوحظ أن الجد والجدة كانا الأقل ممارسة للعنف ضد الأطفال، ومع ذلك، فقد تبين أنها يعاقب الأطفال بالضرب والتحقير فقط.

### مناقشة النتائج

#### السؤال الأول: ما الخصائص الديموغرافية للعنفات اللاجئات إلى دار الوفاق؟

أظهرت النتائج أن العنفات المتردّدات على دار الوفاق يمتلكن الخصائص الديموغرافية التالية: أغلب العنفات يسكن في المدن، وهو ما يعزى إلى أن سكان المدن أكثر قدرة على معرفة القوانين وتعزّز وجود دور الإيواء وقربها منهن، كما أن السيدات في المدن يمتلكن القدرة على تخطي العادات والتقاليد واللجوء إلى القوانين لحل مشكلاتهم. أما الفتاة في القرية، فإنها تربى على أن الرجل يتمتع بمكانة عالية ويكون هو المسؤول عن المرأة؛ ما يجعل تصرفاته في نظرها مشروعة، ويقل إدراك المرأة في القرى لحقوقها ولا يتوفّر فيها دور إيواء. ويؤدي ذلك إلى عدم لجوء المرأة في القرية إلى دور الإيواء. بالعودة إلى نظرية الهيمنة الذكورية لبير بورديو نلاحظ في القرى تُسخنَ الهيمنة الذكورية كمفهوم اجتماع ثقافي عبر التربية والعادات التي تعزز مكانة الرجل كسلطة مطلقة ومسؤولية عن المرأة، هذه الهيمنة تُفسّر بقدرة الثقافة الذكورية على إعادة إنتاج نفسها عبر الأجيال. وفي المدن، تمتلك النساءوعيًّا أكبر بحقوقهن بسبب توفر التعليم، القوانين، دور الإيواء؛ مما يقلل من تأثير الهيمنة الذكورية ويفتح المجال للنساء لمقاومتها. إن النساء اللاتي تعرضن للعنف في طفولهن غالباً ما يعتبرن العنف سلوكاً طبيعياً في العلاقات الزوجية، وهذا يتماشى مع نظرية باندورا التي تؤكد أن الأفراد يتّبعون السلوكيات عبر مشاهدة النماذج في بيئتهم (مثل الوالدين أو أفراد الأسرة). دائرة العنف تكرر لأن الأطفال يشاهدون العنف ويكتسبون مفاهيم وسلوكيات تبرره؛ مما يجعلهم أكثر عرضة لمارسته أو قبوله في المستقبل.

تبين أن المتزوجات أكثر عرضة للعنف من الإناث العزبيات؛ إذ إن النساء والرجال في العلاقات الزوجية يكونون على احتكاك اجتماعي لفترة طويلة؛ مما يسبب العنف بينهما بسبب الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأطفال. كما تبين أن أعمار الزوجين تجاوز 40 عاماً، وهو ما يعزى إلى أن النساء في هذه المرحلة العمرية قد يدخلن مرحلة تحقيق الذات وتشكيل مكانة اجتماعية ثابتة؛ مما قد يسبب نوعاً من العنف من الزوج لإضعاف استقلاليتها النفسيّة والاجتماعية والاقتصادية. وتشير النتائج أيضًا إلى أن سنوات الزواج تتراوح غالباً بين 1 إلى 10 سنوات؛ إذ لا يحدث التفاهم بين الزوجين بسبب اختلاف العادات والأفكار والآراء، كما يسهم عدم قدرة الزوجين على إيجاد حلول خلافية في زيادة العنف.

العنف الزوجي يظهر كوسيلة لإعادة فرض السيطرة على النساء في مراحل عمرية معينة (أكثر من 40 عاماً)؛ حيث تحاول النساء تحقيق الاستقلالية الاجتماعية والاقتصادية. هذا يتماشى مع مفهوم بورديو بأن الهيمنة الذكورية تمارس عبر الأدوات الرمزية (مثل العنف) للحفاظ على النظام الاجتماعي الذي يضع الرجل في موقع السلطة، كما أن عدم القدرة على حل النزاعات أو اختلاف العادات بين الزوجين خلال السنوات الأولى من الزواج قد يفسّر أيضًا باستخدام نظرية باندورا؛ إذ قد يتعلم الزوجان أساليب غير بناة في التعامل مع الخلافات من نماذج أسرية سابقة.

وتبيّن أن عدد الأطفال في الأسر التي تعرضت للعنف يتجاوز طفلين، مما يزيد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى الإهمال والعنف الجسدي واللفظي. وأشارت النتائج إلى أن دخل الأسر كان متوسطاً؛ مما يجعل الأسرة عاجزة عن تلبية احتياجات أفرادها، ويؤدي إلى الإهمال الصحي وزيادة العنف بين أفراد الأسرة.

الضغوط الاقتصادية والاجتماعية تزيد من احتمالية حدوث العنف داخل الأسرة. يمكن تفسير ذلك باستخدام مبدأ التعلم بالنمذجة؛ حيث يُظهر أحد الأفراد سلوكاً عنيقاً كوسيلة للتعامل مع الإحباط، ويتم تقليله من قبل الآخرين في الأسرة.

كما تبيّن أن المستوى التعليمي لدى العنفات كان جامعياً، وهو ما يعكس وعي النساء بالقوانين المتعلقة بحقوقهن. كما أن معظمهن كن عاملات؛ مما يتبع لهن التفاعل مع المجتمع ومعرفة وجود دور الإيواء، بالإضافة إلى قدرتهن على الإبلاغ عن العنف الموجه إليهن، خاصة إذاً كُنْ يمتلكن استقلالاً اقتصادياً. وارتفاع المستوى التعليمي والاقتصادي للنساء العاملات يمكن تفسيره بمقاومةهن للهيمنة الذكورية؛ إذ يمنحهن الاستقلالية والقدرة على المطالبة بحقوقهن، ومع ذلك قد يؤدي هذا الاستقلال إلى تصعيد العنف؛ إذ يرى الرجل في استقلالية المرأة تهديداً لدوره التقليدي.

النساء العاملات والعنفات يتعلمن أنماطاً سلوكية جديدة خارج دائرة الأسرة التقليدية، مما يمكنهن من مواجهة السلوكيات العنيفة والإبلاغ عنها. هذا يعكس تأثير التعرض لنماذج بدبلية تعزز المساواة والوعي بالحقوق، وهذا ما تؤكده الدراسات حول "دائرة العنف"؛ إذ تؤكّد أن العنف ينتقل عبر الأجيال عبر التعلم باللحظة، وهو ما تؤكده أيضاً نظرية باندورا. وتوافق هذه النتائج مع دراسة (Shayestefar, 2023) من حيث إن عمر الفتاة المعنفة من 15-49 وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العنف الأسري والعمر وفارق العمر والمدة الزواجية وفي دراسة (Safouq, 2022) تبيّن أن المتزوجات أكثر عرضة للعنف الأسري من قبل أزواجهن، وأن الضغوط المترافق مع العنف الأسري. واتفقنا أيضاً مع دراسة (الدراوشة، 2020) من حيث إن العوامل الاجتماعية والاقتصادية تؤدي إلى زيادة العنف، وأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين العنف والجنس والعمر والمستوى الأكاديمي، واختلفت مع الدراسة بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف ومكان الإقامة وعدد أفراد الأسرة، واختلفت مع دراسة

(2010) Sarkar بأن العزيزات أكثر عرضة للعنف وأن الأقل تعليماً أكثر تعرضاً للعنف وأن ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العنف والعوامل الديموغرافية (الدين، عدد الأطفال، نوع الأسرة، الدخل الشهري) والاجتماعية تزيد من العنف الأسري.

### السؤال الثاني: ما مدى تعرض النساء المعنفات للعنف في فترة الطفولة؟

أظهرت النتائج أن العديد من المعنفات المتزوجات إلى دار الوافق قد تعرضن للعنف في فترة الطفولة. وهذا يعزى إلى أن العنف يتشكل كدائرة تتكرر عبر الأجيال؛ إذ يبقى تأثير العنف الأسري في حياة الفرد، وتستمر تأثيراته عند انتقال الشخص إلى أسرة جديدة (مع الزوج والأبناء). وفي بعض الحالات، قد تتقبل المرأة العنف الأسري الموجه ضدها من الزوج باعتباره سلوكاً طبيعياً في إطار الحياة الأسرية، خاصة إذا كانت قد عايشت نوعاً مشابهاً من العنف في طفولتها من والديها أو إخواتها. وهذا ما تشير إليه نظرية بورديو إلى أن اليمينة الذكورية هي بنية اجتماعية تُعاد إنتاجها عبر الأجيال عبر التنشئة الاجتماعية والمؤسسات الثقافية. في هذا السياق، النساء اللواتي تعرضن للعنف في طفولهن غالباً ما تتم تنشئتهن ضمن ثقافة تقبل اليمينة الذكورية كأمر طبيعي؛ مما يجعلهن أكثر تقبلاً للعنف الزوجي كجزء من أدوارهن التقليدية في الأسرة.

العنف الأسري يستخدم كأداة لإعادة فرض السيطرة الذكورية داخل الأسرة، خصوصاً في الحالات التي تعتبر فيها المرأة "متمرة" على الأعراف الاجتماعية. إن تعرض المرأة للعنف في طفولتها من الأب أو الإخوة يعزز لديها الاعتقاد بأن للرجل الحق في استخدام العنف لحفظ مكانة وعند انتقال المرأة من أسرة الأب إلى أسرة الزوج يُعيد إنتاج ديناميات اليمينة الذكورية. بسبب تأثيرها بالعنف في الطفولة، قد تتقبل المرأة العنف كجزء من الدور الاجتماعي المتوقع منها؛ مما يُعيّد إنتاج هذه البنية الاجتماعية. كما تؤكد نظرية باندورا أن الأفراد يتعلمون السلوكيات عبر مشاهدة النماذج في بيئتهم. والأطفال الذين يشاهدون العنف داخل الأسرة يتعلمون أن العنف هو وسيلة مقبولة لحل المشكلات أو السيطرة. والنساء اللواتي عايشن العنف في الطفولة قد يعتبرن العنف سلوكاً طبيعياً ومحبولاً في العلاقات الأسرية؛ مما يجعلهن أكثر عرضة لتقابله في حياتهن الزوجية. وإذا شهدت المرأة في طفولتها أن العنف لا يُعاقب عليه أو يُعتبر طبيعياً فإن هذا النمط يُعزز لديها ليصبح جزءاً من توقعاتها للسلوك الأسري. كما أن الرجل الذي عايش العنف في طفولته قد يتبنى سلوكاً مشابهاً باعتباره طريقة مقبولة لإدارة الأسرة. فيصبح العنف نمطاً سلوكياً متكرراً لأن الأطفال الذين يتعرضون للعنف يصبحون أكثر عرضة لممارسته أو قيوله في حياتهم المستقبلية، فتكرس هذه الدائرة نفسها عبر التعليم غير المباشر باللحظة.

تقدّم اليمينة الذكورية كنظام ثقافي السياق الأكبر الذي يسمح بتطبيع العنف كأداة للسيطرة وإعادة إنتاج البنى الاجتماعية التي تحافظ على تفوق الرجل. وتشير نظرية التعلم الاجتماعي كيفية انتقال العنف عبر الأجيال على المستوى الفردي عبر النمذجة والملاحظة. وقد توافقت مع دراسة 2021 Chutiphongdech أن العنف الأسري يؤثر في الأطفال سلباً و يجعلهم عنيفين مع المجتمع ومع أفراد أسرهم في المستقبل والانخراط في الانحراف والجريمة، واختلفت مع دراسة (Wagner, 2019) التي بيّنت أنه لا توجد علاقة ذات دلالة بين العنف وانتقاله بين الأجيال في المستقبل وأن هناك أسباباً أخرى تجعل العنف ينتقل بين الأجيال، وفسّرت نظرية التعلم كيفية تعلم العنف من قبل أفراد الأسرة وانتقاله من جيل إلى آخر؛ حيث يتعلّم الذكر أنه المسؤول عن التنشئة بالضرب، وهو يشاهد والده يقوم بالعنف ضد والدته وإخواته فيعتقد أنه أحد الأدوار الاجتماعية المطلوبة منه، وتعلّم الفتاة من أسرتها أن العنف الأسري الموجه من أفراد الأسرة للمرأة فعل طبيعي فترضخ له في كل الأوقات والأذمنة. واتفقّت مع دراسة (Tanwar, Bradley, 2022) التي بيّنت أن الرجال الذين تعرضوا للعنف في أسرهم قاموا بالعنف مع أسرهم في المستقبل وأن الذكور الذين شاهدوا آباءهم يضربون أمّهاتهم قاموا بضرب زوجاتهم في المستقبل، ويتم تفسير النتائج بالنظرية الأوّلية التي تعتبر أن الذكور هم المسؤولون عن التربية مهما كانت الطريقة التي تتم بها عملية التنشئة، سواء كانت عنيفة أو غير عنيفة، فينتقل هذا الموروث الفكري بين جميع أفراد المجتمع دون أن يتم الانتباه إلى أنه خطأ ويجب التخلص منه.

### السؤال الثالث: ما أشكال العنف الواقعية من أي فرد من أفراد الأسرة بسلوك عنف ضد أي طفل في الأسرة؟

تبين أن أطفال أسر المعنفات يتعرضون لجميع أنواع العنف الأسري بنسبة مرتفعة والترتيب كالتالي: العنف الجسدي، الإهمال الاقتصادي، العنف النفسي، العنف العاطفي، الإهمال التربوي، الإهمال الصحي والجسدي، وبنسبة قليلة العنف الجنسي. تنتشر جميع أنواع العنف الأسري في المجتمع، وقد بيّنت العينة أن العنف الأكثر انتشاراً هو العنف الجسدي، وهو المتمثل في الضرب والركل ورمي أدوات حادة، وقد يصل إلى القتل، كما جاء تالياً الإهمال، وقد يكون اقتصادياً أو نفسياً أو صحيّاً، ومن ثم العنف النفسي، وهو من أكثر أنواع العنف تأثيراً في النفس البشرية، ويؤدي إلى آثار كبيرة قد تصل إلى ارتكاب الجريمة في المستقبل، ويتمثل في الاستهتزاء والتحقير والتنمر ونعت المعنفات بالفاظ غير لائقة. أما العنف العاطفي فهو لا أتعطى الأسرة أي مشاعر للأطفال أو الزوج لزوجته أو الزوجة للزوج؛ مما يؤدي إلى أضرار نفسية لدى أفراد الأسرة. وقد اتفقّت مع دراسة (Shayestefar, 2023) من حيث إن هناك انتشاراً للعنف الجسدي والجنسي والنفسي والتهديد والاغتصاب. وتتوافق مع دراسة (الطنطاوي، 2005) من حيث إن أكثر أنواع العنف انتشاراً هي الخيانة الزوجية والإهمال والضرب والاغتصاب (الدراوشة، 2020)، وتبين أن الأسرة تعرضت للعنف الجسدي النفسي واللفظي (غزوان، 2015)، كما تبيّن أن العنف اللفظي أكثر انتشاراً من بين أنواع العنف بليه الجسدي والإهمال بالعنف الأسري الموجه لهم، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العنف والمستوى التعليمي للأب والأم ودخل الأسرة وعدد أفرادها والمشكلات الأسرية. (المرواني، 2010)، وأن أكثر أنواع العنف الأسري انتشاراً كان العنف النفسي، وهذا يتفق مع دراسة المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2008) التي بيّنت أن العنف الجسدي أكثر أنواع العنف انتشاراً في المجتمع، بليه اللفظي والنفسي.

وتبين أن جميع أفراد العينة أثبتو أن أفراد أسرهم تعرضوا للعنف الأسري، وتبين أن مصادر العنف كانت داخل الأسرة وأنهم لم يتعرضوا للعنف خارجها إلا بنسبة ضئيلة، وتبين أن الأم الأكثر استخداماً للعنف في الأسرة، وأكثر أنواع العنف الذي تستخدمه الأم كان الإهمال، والعنف النفسي، والعنف الجسدي، يليها الإخوان الذكور، ويستخدمون العنف النفسي واللفظي، ويلهم الآباء، وأكثر أنواع العنف على التوالي: الإهمال النفسي الجسدي، وتبين أن الجدّ والجدة لا يستخدمون العنف ضد باقي أفراد الأسرة، وتبين أن جميع أفراد الأسرة تعرضوا للعنف الأسري من داخل الأسرة، وكانت النسبة معدومة للتعرض للعنف من قبل أشخاص خارج نطاق الأسرة، وتبين أن الأم هي أكثر أفراد الأسرة تعنيفاً للأطفال، وكانت أنواع العنف الأسري المستخدمة من الأم مرتبةً كما يلي: الإهمال، العنف النفسي، العنف الجسدي، وهذا يعزى إلى أن الأطفال على اتصال بشكل دائم مع الأم؛ فهي التي تلبى حاجاتهم؛ ولذلك تكون أكثر أفراد الأسرة تعنيفاً لهم، يليها الإخوة الذكور؛ وذلك لأن التنشئة الاجتماعية تعطي صفة السيطرة للذكور؛ لذلك يُعْنَى إخوتهم بوصفهم أصحاب سلطة بعد الأب، ويكون العنف -كما بينت الدراسة العنف- نفسيًا ولفظيًّا، ويأتي بعد ذلك الآباء، فيقومون بالإهمال والعنف النفسي والجسدي على التوالي، وتبين أن الإناث والجدّ والجدة لا يقومون بالعنف الأسري ضد أي فرد من الأسرة، وقد اختلفت مع دراسة المجلس الوطني لشؤون الأسرة 2008 فتبين أن أطفال الأسر المعنفات يتعرضون لمختلف أنواع العنف الأسري بنسبة مرتفعة، وترتيب هذه الأنواع كالتالي: العنف الجسدي، والإهمال الاقتصادي، والعنف النفسي، والعنف العاطفي، والإهمال التربوي، والإهمال الصحي والجسدي، وفي المرتبة الأخيرة العنف الجنسي، وتبين أن العنف الجسدي الأكثر انتشاراً بين الأسر المعنفة، ويشمل الضرب والركل ورمي الأدوات الحادة، وفي بعض الحالات قد يصل إلى القتل. كما كان الإهمال (الاقتصادي والنفسي والصحي) في المرتبة التالية. العنف النفسي، مثل الاستهانة والتحقير، وبعد من أكثر أنواع العنف تأثيراً في النفس البشرية، بينما يشمل العنف العاطفي عدم منع الأسرة أي مشاعر للأطفال أو الزوج لزوجها؛ مما يؤدي إلى أضرار نفسية لدى أفراد الأسرة.

## التوصيات:

1. توعية المجتمع حول أضرار العنف الأسري عبر تقديم برامج توعية تستهدف الرجال لتبديل المفاهيم الثقافية التي تعزز البيمنة الذكورية.
  2. تنفيذ حملات إعلامية توعوية لتعريف النساء بحقوقهن القانونية وتعزيز ثقافة الإبلاغ عن العنف.
  3. تضمين مفاهيم المساواة وحقوق الإنسان وأثار العنف الأسري في المناهج التعليمية في المدارس والجامعات.
  4. مراجعة القوانين المتعلقة بالعنف الأسري وزيادة العقوبات المرتبطة على العنف لتكون رادعة.
  5. تحسين كفاءة دور الوفاق والخدمات المقدمة فيها، خاصة في مجال الحماية والدعم النفسي للعنفات.
  6. التوسيع في إنشاء دور الإيواء، خاصة في المناطق الريفية، لتوفير ملجاً آمناً للنساء والأطفال المعنفات.
  7. زيادة عدد دور الوفاق وانتشارها في كافة المناطق لضمان وصول الدعم لكل الأسر المحتاجة.
  8. تقديم دورات تطبيقية للأسر حول طرق حل النزاعات بطرق سلمية وكيفية بناء علاقات صحية داخل الأسرة.
  9. تصميم برامج تمكين اقتصادي للنساء لتعزيز استقلاليتهن وتقليل اعتمادهن على المعنفات.
  10. تقديم برامج تلفزيونية وإذاعية وأفلام قصيرة تسلط الضوء على خطورة العنف الأسري وآثاره السلبية.
  11. منع عرض المحتوى الإعلامي الذي يروج للعنف أو يعزز البيمنة الذكورية.

## References

- Al-Darawsheh, A., & Qara'a, S., (2020). Domestic Violence Against Children in Tafilah Governorate from the Age Group Perspective. *Al-Hussein University Journal, Ma'an, Hashemite Kingdom of Jordan*.

Al-Dhi'b, A. A. (2015). Domestic Violence. *Libyan Journal of Studies*.

Al-Karaki, N. (2012). The relationship between methods of marital conflicts and violence against children in Karak Governorate. *Annals of Ain Shams Arts*.

Al-Marwani, N. M. (2010). Domestic Violence: An Analytical Survey Study in the Medina Region. *Arab Journal of Security Studies*.

Al-Qudat, M. S. (2006). Domestic violence and its impact on family health. *Studies of Sharia and Law Sciences*.

Al-Rumaih, Y. M. (2013). *Domestic Violence Against Children: A Field Study in Unaizah Governorate in Al-Qassim Region*. King Fahd College - Research and Studies Center.

- Al-Tantawi, A., & Mona A. (2005). *Violence against women in the Kingdom of Bahrain*. Bahrain Center for Studies and Research.
- Al-Wraikat, A. A. (2013). *Theories of Criminology*. (1<sup>st</sup> ed.). Wael Publishing House, Amman, Jordan.
- Al-Zghoul, E. (2010). *Learning Theories*. Jordan: Dar Al-Sharq.
- Asous, A. (2009). Social Theories Explaining Domestic Violence. *Journal of the Magharebeyah University, Libya*.
- Bourdieu, P., & Loïc W. (1992). *Réponses: Pour Une Anthropologie Réflexive*. Paris: Seuil.
- Child Abuse Review, (2023). 28(1), 39–51. <https://doi.org/10.1002/car.2541>. Shayestefar, Mina, Safari, Mohadese.
- Ghazwan, A. A. (2015). Domestic violence against children and its impact on personality: a social field study in the city of Hillah. *Journal of the University of Babylon for Humanities*.
- International Institute for Civil and Political Rights. Website. <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights>.
- Khemthong, O. & Chutiphongdech, T. (2021). Domestic violence and its impacts on children: A concise review of past literature. *Walailak Journal of Social Science*, 14(6), 1-12.
- Ministry of Development. (2020), *Executive Regulations of the Protection from Harm System*. Saudi Arabia, published on: September 25, 2020.
- Protection from Domestic Violence Act*. (2017). Hashemite Kingdom of Jordan.
- Saadi, F. (2017). *Parents' Mistreatment of Children with Mental Disabilities*. Mouloud Mammeri University Tizi Ouzou - Faculty of Humanities and Social Sciences.
- Sarkar, M. (2010). A Study on Domestic Violence Against Adult and Adolescent Females in a Rural Area of West Bengal. *Indian Journal of Community Medicine*, 35(2), 311–315.
- Tanwar, B. (2022). *Is Intergenerational Transmission of Violence a Strong Predictor of Intimate Partner Violence? Evidence from Nepal Research article*.
- The Strategic Center for Human Rights in Iraq, (2024). *Report*. The United Nations Security Council. United Nations.
- Wagner, J., Jones, S., Tsaroucha, A., & Cumbers, H., (2019). *Intergenerational transmission of domestic violence: Practitioners' perceptions and experiences of working with adult victims and perpetrators in the UK*.
- World Health Organization (WHO). (2021). *Devastatingly Pervasive Violence Against Women: One in Three Women Globally Experiences Violence*. <https://www.who.int/ar/news/item/25-07-1442-devastatingly-pervasive-1-in-3-women-globally-experience-violence>.
- Zian, M. (2020). Violence and Theoretical Approaches Explaining It. *Al-Khaldounia Journal, Algeria*.